

حقائق الحرب على سورية مع دخولها العام العاشر

محمد نادر العمري

في معظم مسارات الحرب على سورية «حصان طروادة» لتنفيذ المطالب الغربية، هذا نتيجة عوامل متعددة أبرزها خضوع هذه المؤسسات لاعتبار وجودها الجغرافي وجهات تمويلها، فضلاً عن تأثير تغير موازين القوى الذي يشهده النظام الدولي على أروقته، وفقدانها للاستقلالية التامة ولآليات تطبيق مبادئها وقراراتها فيما يتعلق بحفظ السلام العالمي، وبالتالي فإن المتابع لحجم الاجتماعات المكثفة حول سورية وعدم تطبيق القرارات المتعلقة بالإرهاب وتغاليف الحقائق التي قدمت والاعتماد على ما سمي بشهود عيان من خارج سورية، وتوظيف الملفات الإنسانية وفي بعض الأحيان افتعلتها كما حصل في مضايا وريف حمص ووضع العراقيل أمام عودة اللاجئين وتشكيل ضغوط متعلّقة بملف الكيماوي، وربما أيضاً في الفترة القادمة نسمع عن ابتزاز سياسي تحت ما يسمى محاكم الجنایات والحروب يظهر مدى هشاشتها وعدم حيادها.

– الحقيقة السادسة، لم تؤد الحرب على سورية فقط لتغيير موازين القوى على مستوى التوازنات وقواعد الاشتباك، بل بدأ انتقال مركز الثقل السياسي جغرافياً من أوروبا وأميركا باتجاه النصف الشرقي من الكرة الأرضية وبالتالي كسر احتكار رعاية عمليات السلام وحلول الأزمات، فلقاءات واتفاقيات سوتشي وأستانا ضمن منظومة اللقاءات الدبلوماسية أو الاجتماعات التقئية خير مؤشر على ذلك وبقيضا أصبحت تتجاوز الملف السوري تجاه ملفات ثانية.

– الحقيقة السابعة والأبرز والأهم هي مسألة العمل الاجتماعي السوري الذي شكل نواة الصمود والانتعاف حول الجيوش العربي السوري ومؤسسات الدولة، لذلك فإن هدف الحصار والعقوبات الاقتصادية هو شد الخناق على الشعب قبل الدولة لأنه العامل الأبرز في تغير المعادلات وسر صعود تسعة أعوام، لذلك لا بد من أن تكون مرحلة إعادة الأعمار والعملية السياسية لمصلحة الشعب السوري وبما تحسن من واقعه الاجتماعي والاقتصادي بشكل كبير.

الأخير الذي حصل بين سورية وحلفائها بمواجهة الغزو التركي، أو الحرب بالوكالة التي شكلت رأس حربة في تدمير مصطلحات كان هدفها تدمير سورية كمرحلة متقدمة في صراع واشنطن والغرب مع إيران وروسيا والصين عبر التنظيمات الإرهابية، والمزاوجة بين أجيال الحريين الرابعة والخامسة من خلال إيجاد بيئة لهذه التنظيمات وإدارتها وتطوير قدراتها واستخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي والإعلام ونشر الإشاعات وممارسة الحصار الاقتصادي والتوجه نحو قلب الشارع وخلق حالة من عدم ثقة المواطن بمؤسسات الدولة لنشر الفوضى، إضافة إلى محاولات تشويه وشيطة صورة الجيش العربي السوري والأجهزة الأمنية.

– الحقيقة الرابعة، لقد أكدت الحرب على سورية تغيير موازين القوى وقواعد الاشتباك على مستوى النظامين الإقليمي والدولي، وهذا ظهر بشكل جلي من خلال عدم قدرة القوى الكبرى والمهيمنة خلال العقود السابقة على الحسم العسكري لفرض صيغة سياسية كما هو الحال في معاهدة فرساي الأولى والثانية، مقابل اكتساب الجيش العربي السوري وحلفائه وأصدقائه خبرات تراكمية قتالية واختبار قدراتهم، وبروز دور الدول الصاعدة في إدارة الأزمات الدولية ومحاربة الإرهاب، لذلك سعت الدول المعتدية على سورية إلى تعويم الإرهاب بشكل أكثر تطوراً وتوظيفه كأداة تنفيذ سياساتها الخارجية، الأمر الذي وضع النظام السوري وتوقيع معضلة الإرهاب المنظم والعاير للحدود الجغرافية وخلق تحدياً في كيفية القضاء عليه في ظل اعتماده كخيار للمواجهة من هذه الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

– الحقيقة الخامسة، وهي من أهم الحقائق التي يمكن رصدتها وملاحظتها من سنوات الحرب على سورية، ألا وهي هشاشة فاعالية المؤسسات الدولية وفقدانها لآليات ووسائل المحافظة على مبادئها التي تبنتها، وبذلك عدت في وضع ليس أفضل من سابقاتها «كصبة الأم» في حل الأزمات وإيجاد الحلول لها بالطرق والوسائل السلمية، فمساعدتها الحميدة وممولتها شكلوا

والدخول في عملية سلام وتطبيع مع الكيان الإسرائيلي وهو ما عبرت عنه تصريحات المسؤولين الأميركيين ومطالب المجموعة المضغرة حول سورية.

– الحقيقة الثانية، محاولة تقسيم سورية وإضعاف بنيتها الداخلية وأثر ذلك على إعادة هندسة المنطقة بشكل عام، فمع مرور سنوات الحرب برز توجه أساسي وواضح لدى وسائل الإعلام وسلوك الفاعلين السياسيين من الدول والأطراف المعتدية على سورية، بتغيير مقاربات هذه الحرب من خلال محاولاتهم الترويج بأن هذه الحرب هي «نزاع على الشرعية، حرب أهلية داخلية، اقتتال طائفي... إلخ» بهدف إعادة هندسة المنطقة بما يتناسب مع مصالح هذه الدول التي أدركت أن مركز الثقل وصمام الأمان للحفاظ على التكوين الاجتماعي مركزه سورية، لذلك سعوا إلى محاولة تقديم المشهد بأنه حرب داخلية وليس صراعاً على سورية بهدف إحداث شرخ داخل المجتمع السوري وتسوية تدلهم في إدارة هذه الحرب بذريعة حماية الأثليات والقوميات لما من تأثير ذلك على الخريطة الإقليمية، لذلك حاولوا تقريع سورية من المسيحيين عبر أبواب الهجرة المنظمة والسرية وإحداث عمليات تغيير ديموغرافي تكفلت بها التنظيمات الإرهابية بداية، وطرح إسرائيل لمشروع حماية ودعم «الطايفة الدرزية» بالتعاون مع بعض الشخصيات في لبنان وسلخ جبل العرب، وقيام واشنطن بتكرار نموذج إقليم كردستان العراق في الشمال السوري وتوقيع الإدارة الأميركية مع مطلع عام ٢٠١٩ مرسوماً لحماية الأثليات. – الحقيقة الثالثة، أنه لأول مرة في التاريخ السياسي الحديث شهدت سورية أشكالاً وأجيالاً متعددة من الحروب، وهذا برز مع كل مرحلة وتطور وشهد الميدان العسكري وما تطلبه ذلك من تطوير وتنوع وسائل المواجهة وأدواتها، فالحرب والتدخل المباشر كانا حاضران ولو بمقاييس مختلفة سواء من خلال قيادة واشنطن لاعتمادات سورية بذريعة الكيماوي أم من خلال السلوك العدوان الإسرائيلي المستمر بحجج متعددة، أو من خلال ما شهدته المنطقة الشمالية الغربية بصورة الاشتباك

مع دخول سورية أعتاب السنة العاشرة من عمر الحرب عليها، يتزايد اكتشاف الحقائق وأثر هذه الحرب في التطورات والتغيرات الحاصلة والتي شكلت سمة بارزة في ظهورها مع كل مرحلة تمر بها، فالمتابع للشأن السوري بجوانبه المختلفة يمكن له أن يرصد تداعيات أبرزتها هذه الحرب على مستوى داخل الخريطة الجغرافية السورية وخارجها وحقائق أخذت بالتبلور بصورة أكثر وضوحاً بما تتضمنه من خصوصيات وأبعاد وأهداف هذه الحرب.

انطلاقاً من ذلك يمكن الإشارة إلى أهم الحقائق والآثار التي أظهرتها الحرب على سورية خلال عقد من الزمن:

– الحقيقة الأولى تتمثل في تحول الصراع على سورية من ضرورة وجودها ضمن أي مسار أو تحالف أو اصطفاك «كما كان عليه سابقاً» إلى أهمية التحكم بقراراتها وإرادتها السياسية وتأثير ذلك في شكل طبيعة العلاقة ومعالم النظام الإقليمي ومحدداته، فمُنذ بداية مرحلة عهد الاستقلال من الاحتلال الفرنسي في منتصف عقد الأربعينيات من القرن الماضي، هدفت معظم المشاريع والتوجهات الإقليمية لكسب صراعها في استقطاب سورية نظراً لأهمية الوجود والجغرافية السورية ضمن هذه الاصطفافات، وهذا برز ومشروع حلف بغداد ومن ثم استهداف الوحدة مع مصر ومن ثم تكاثر الانقلابات الداخلية، ولكن منذ عقود لم تقتصر أهمية سورية جغرافيتها ونقلها العربي بل بإرثها السياسية وتبنيها عقيدة المقاومة إلى جانب العروبة والدفاع عن الحقوق العربية، ما جعلها أكثر عرضة للتهديد للتخلي عن مواقفها وتحالفاتها الإستراتيجية، وهذه كانت مصنامين المطالب الأميركية ولاسيما بعد احتلال العراق من خلال شروط الإنعاز التي حملها وزير خارجية أميركا السابق كوناين باول عام ٢٠٠٣، ومن ثم استخدام قانوني محاسبية سورية وصولاً لأهداف الحرب التي تعيشتها سورية اليوم والتي كان الهدف منها وإزالة بالنسبة للسياسة الأميركية تغيير بنية النظام السياسي بشكل كامل، وهو ما يعني تحول تحالفات واصطفافات سورية وتخليها عن محور المقاومة

نائب تشيكي: اردوغان رجل عصابات ويدعم الإرهابيين في سورية

وكالات

أكد عضو مجلس النواب التشيكي يان هرنشبيرج، أمس، أن مواصلة نظام الرئيس رجب اردوغان تقديم الدعم للإرهابيين في سورية وممارساته المماثلة لرجال العصابات تجاهها تشكل عدواناً سافراً على دولة ذات سيادة.

هرنشبيرج لفت في حديث لموقع «أوراق برلمانية الإلكتروني»، حسب وكالة «سانا» إلى أن نظام اردوغان يحاول حماية التنظيمات الإرهابية في إلب خشية هزيمتها لأن مثل هذه الهزيمة ستكشف جرائمه في المنطقة كلها.

وشدد على أن مخططات اردوغان في سورية فشلت ولهذا يحاول الآن الانقزام وخلق مشكلة جديدة من خلال استغلال ورقة المهاجرين، مشيراً في هذا السياق إلى أن ما يقوم به النظام التركي على الحدود التركية اليونانية وحشده المهاجرين هناك يشكل إعلان حرب على الاتحاد الأوروبي ومحاولة جديدة لا يتنازه بالأموال كي يستمر في شن الحروب والاعتداءات. ودعا هرنشبيرج إلى تقديم الدعم للحكومة السورية من أجل أن يتم القضاء على ما تبقى من تنظيمات إرهابية وطرد العصابات التركية وتسريع عملية إعادة الإعمار في سورية.

السجن ١٣ عاماً لأميركية أرسلت أموالاً للتنظيم

الجيش يردي دواعش في البادية الشرقية



وحدات من الجيش السوري في البادية الشرقية (عن الإنترنت - أرشيف)

حمص- نبال إبراهيم دمشق - الوطن- وكالات

كشّدت وحدات من الجيش العربي السوري، أمس، قوول تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية خسائر فاحشة بالأرواح والعتاد، في وقت تم الحكم على مواطنة أميركية بالسجن ١٣ عاماً بسبب إرسالها أموالاً للتنظيم ونيّتها السفر إلى سورية للانضمام إليه.

وذكر مصدر ميداني في ريف حمص الشرقي لـ«الوطن»، أن وحدات من الجيش استهدفت بينيران أسلحتها الرشاشة والمدفعية الثقيلة عدة تحركات لعدد من مسلحي داعش في محيط منطقة المحطة الثالثة وعلى الاتجاه الشرقي لطريق عام السخنة. دير الزور ومحيط بادية السخنة في أقصى بادية حمص الشرقية، ما أدى إلى إيقاع إصابات مباشرة في صفوف مسلحي التنظيم وتكبدهم خسائر بالأرواح والعتاد.

بين مصدر عسكري لـ«الوطن»، أنه ونتيجة لعمليات التفتيش والتشريط المتواصلة في ريف حمص الشمالي، ضبطت وحدة من الجيش كمية من المتفجرات والعبوات الناسفة والقذائف بقدر وزنها بواحد طن، من مخلفات التنظيمات الإرهابية

كانت موضوعة ضمن سرداب أحد الأبنية المهمة في مدينة تلبسة بالريف الشمالي، مشيراً إلى أن عناصر الهندسة في الجيش عملت على تفجيرها بأمان دون أن تسجل أية إصابات.

بموازاة ذلك، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن محكمة أميركية حكمت في بداية الأسبوع الحالي، على المواطنة صبيحة شهناز (٣٠ عاماً)، بالسجن ١٣ إذ كانت ترسل أموالاً لتنظيم داعش مستخدمة العملات المشفرة، وكانت

تنوي السفر إلى سورية للانضمام إليه. وقالت وزارة العدل الأميركية في بيان صحفي بحسب المواقف: إن «شهناز احتالت على مؤسسات مالية للحصول على أموال لدعم تنظيم داعش، وحصلت على قروض بأكثر من ٢٢.٥ ألف دولار، واستخدمت بطاقات ائتمانية لشراء عملة بيتكوين المشفرة بأكثر من ٦٢ ألف دولار».

وأوضح البيان، أن شهناز قامت بتحويل أكثر من ١٥٠ ألف دولار إلى أفراد وكباتات إرهابية في باكستان والصين

إرهابيوه في شرق الفرات واصلوا الاحتجاج ضده

نظام اردوغان يعيد هيكله «الجيبة الوطنية» بعد هزائمها أمام الجيش السوري



ميليشيا «الجيبة الوطنية» المدعومة من نظام اردوغان (عن الإنترنت - أرشيف)

وحسب المصادر «المعارضة» فإن «فيلق الشام» هي المسؤول الأول عن التلاعب بأعداد وأسماء مسلحيها ومسلحي «الجيبة» بشكل عام، على الرغم من أن الاحتلال التركي سمح لها بمراقبة الأرتال العسكرية التركية لتكون بمنزلة الدرع البشرية لهم. بعد أن قامت الميليشيا بتقديم أكثر من أربعة عشر ألف اسم للجانب التركي باعتبارهم مسلحين في صفوفها في حين تعمدت «الجيبة» عدم ضبط أسماء المسلحين الذين كانوا يتركون صفوفها ويتم فصلهم كي تستمر «قيادة الجيبة» بقبض رواتب هؤلاء المسلحين من النظام التركي.

وأضفت المصادر: إن النظام التركي وبدما تبنين له عجز «الجيبة» عن جمع المسلحين المطلوبين خلال خمسة أيام أدرك مستوى الكذب والتلاعب الذي يقوم به مرتزقته وقيامهم باختلاس ملايين الليرات من تركيا

قطعوا مئات آلاف من الأشجار للمتاجرة بها!

الاحتلال التركي ومترزقته يجبرون أهالي عفرين على بيع منازلهم

الوطن - وكالات

الوطني»، يعملون على بيع منازل المهاجرين من أبناء عفرين ممن هجرهم العدوان التركي من مناطقهم، لافتاً إلى أن عملية البيع تتم مقابل أسعار تتراوح ما بين ٣ إلى ٥ آلاف دولار أميركي للمنازل المكونة من طابقين، مؤكداً أن تلك التنظيمات تعيثُ فساداً في التركيبة وقطع الأشجار وحفر المواقع الأثرية بحثاً عن الآثار.

وبعد مرور نحو عامين على احتلال النظام التركي والتنظيمات الإرهابية الغربية له لمنطقة عفرين وريف حلب الشمالي الغربي، واصلت التنظيمات الإرهابية بضوء أخضر من الاحتلال ممارسة جميع أنواع الانتهاكات بحق أهالي المنطة سواء من تبقي ورفض التهجير أم الذين هجروا عبر التصرف بملكاتهم وسلبيها ونهبها، وفق ما ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض.

وأشار «المرصد» إلى أن ميليشيا «الجيبة الشامية» عمدت إلى ترقيم المجال التجارية في ناحية معطلي بريف عفرين وذلك بغية تحصيل «ضرائب شهرية» بمبالغ متفاوتة كنوع من الإتاوات التي تفرضها التنظيمات الإرهابية هناك، مشيراً إلى أن مسلحي الميليشيا عمدوا إلى تجريف التربة والحفر بالآليات الثقيلة في مواقع أثرية واقعة بين قريتي شبكا وكاخرة بناحية معطلي، وذلك بحثاً عن الآثار.

ولفت إلى معلومات جديدة، تكشف الأوضاع الإنسانية التي تعاني منها مدينة عفرين، نتيجة الممارسات والانتهاكات التي تنفذها تلك التنظيمات الإرهابية بحق ما تبقي من الأكراد بعد تهجيرهم من منازلهم، لافتاً إلى أن التطورات الأخيرة دفعت سلطات النظام التركي إلى منح الضوء الأخضر لتلك التنظيمات لبيع أملاك أهالي عفرين بأسعار رمزية.

وبين «المرصد» أن مسلحي ميليشيا «الجيش المسابرة» يقطعون أشجار الزيتون والأشجار العمرة الأخرى وكذلك السنديان بهدف المتاجرة بها، وحرقت أكثر من ١٠ آلاف هكتار زراعي، وفق ما ذكرت وكالة «هاوار» الكردية.

يواصل الاحتلال التركي ومترزقته من التنظيمات الإرهابية سياستهم العنصرية في عفرين وتصنيفهم على الأهالي وإجبارهم على بيع منازلهم والقيام بتجريف التربة وقطع الأشجار وحفر المواقع الأثرية بحثاً عن الآثار.

ويبعد مرور نحو عامين على احتلال النظام التركي والتنظيمات الإرهابية الغربية له لمنطقة عفرين وريف حلب الشمالي الغربي، واصلت التنظيمات الإرهابية بضوء أخضر من الاحتلال ممارسة جميع أنواع الانتهاكات بحق أهالي المنطة سواء من تبقي ورفض التهجير أم الذين هجروا عبر التصرف بملكاتهم وسلبيها ونهبها، وفق ما ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض.

وأشار «المرصد» إلى أن ميليشيا «الجيبة الشامية» عمدت إلى ترقيم المجال التجارية في ناحية معطلي بريف عفرين وذلك بغية تحصيل «ضرائب شهرية» بمبالغ متفاوتة كنوع من الإتاوات التي تفرضها التنظيمات الإرهابية هناك، مشيراً إلى أن مسلحي الميليشيا عمدوا إلى تجريف التربة والحفر بالآليات الثقيلة في مواقع أثرية واقعة بين قريتي شبكا وكاخرة بناحية معطلي، وذلك بحثاً عن الآثار.

ولفت إلى معلومات جديدة، تكشف الأوضاع الإنسانية التي تعاني منها مدينة عفرين، نتيجة الممارسات والانتهاكات التي تنفذها تلك التنظيمات الإرهابية بحق ما تبقي من الأكراد بعد تهجيرهم من منازلهم، لافتاً إلى أن التطورات الأخيرة دفعت سلطات النظام التركي إلى منح الضوء الأخضر لتلك التنظيمات لبيع أملاك أهالي عفرين بأسعار رمزية.

وبين «المرصد» أن مسلحي ميليشيا «الجيش